



بتوجيهات من صاحب السمو الأمير.. وسيبدأ الحل بتشريع يصادق عليه المجلس بداية دور الانعقاد المقبل أو في دورة برلمانية طارئة

# الغانم: حل عادل وجذري وشامل لـ «البدون» خلال الصيف لا يمس الهوية الوطنية والجنسية الكويتية ويراعي الجوانب الإنسانية

سامح عبد الحفيظ

كشف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن توجيهات أميرية بحسم ملف المقيمين بصورة غير قانونية، مؤكداً أنه وانطلاقاً من هذه التوجيهات فإن مجلس الأمة ماضٍ في إقرار حل جذري وعادل لهذه القضية وبما لا يمس الهوية الوطنية والجنسية الكويتية. وأضاف الرئيس الغانم في تصريح إلى الصحافيين أن تصريحه اليوم حول قضية «البدون» أو المقيمين بصورة غير قانونية يأتي بناءً على توجيهات من صاحب السمو الأمير وبناءً عليه أوضح أنه لا يمكن القبول بالعبث في ملف الجنسية والهوية



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يتحدث للصحافيين أمس

**لن أكشف التفاصيل لأن هناك الكثير من النقاشات تدور من خلال لقاءات نيابية - حكومية ومع الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية**

الوطنية أو أن يتحول هذا الملف إلى مادة للمساومات والضغط السياسي، مؤكداً أن هذه حقيقة يجب أن يعرفها الجميع «ونقطة آخر السطر».

وقال «كما ذكرت سابقاً فإن هناك حلاً جزئياً وعادلاً لهذه القضية خلال الصيف وهناك تحركات تمت على قدم وساق لم تظهر للعلن لزيادة فرص نجاحها والحفاظ عليها وحمايتها ممن يحاول أن يستعرض أو يستزرق».

وأضاف «خلال الصيف هناك حل جذري وشامل وعادل لا يمس الجنسية والهوية الوطنية ويراعي الجوانب الإنسانية للمقيمين بصورة غير قانونية وسيبدأ الحل بتشريع يصادق عليه

**.. ويهني نظيره في بلجيكا بالعيد الوطني**

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيات تهنئة إلى كل من رئيسة مجلس الشيوخ في مملكة بلجيكا الصديقة كرسيتين ديفراين ورئيس مجلس النواب باتريك ديوايل وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

اقترح وضع مطبات واضحة لتخفيف السرعة

## الحويلة لتعزيز الإنارة والإشارات المرورية في «السابع»



د.محمد الحويلة

وذلك بسبب قيام الجهات المسؤولة بعمل تحويلات غير منتظمة وخطرة، نتوجه بدورنا باقتراح ان يتم حاليًا لضيق الوقت عمل تنظيم سبيري وتنظيم التحويلات العشوائية لتدارك خطرها الحالي على وجه السرعة وإنشاء طريق سليم مؤقت في حين مراقبة الشركات القائمة بالعمل في هذا الدائري وتسليمه على وجه السرعة.

اقتراحات مقدمة حالياً لتفادي الحوادث:

- تعزيز الكهرباء في هذا الطريق ووضع إشارات مرورية وعلامات ضوئية للتحذير.
- وضع مطبات واضحة لتخفيف السرعة.
- تعزيز الطريق بدوريات مرورية عند التحويلات لتفادي السرعة وأخذ الحيطة والحذر.

قدم النائب د. محمد الحويلة اقتراحاً جاء فيه: الدائري السابع يبدأ من منطقة أبو فطيرة عندما يلتقي الطريق الساحلي مع طريق الفحجيل السريع، وينتهي الطريق عند منطقة الصليبية، طريق حيوي مهم خصوصاً عندما يتم بدء الدراسة، حيث سيشهد انتقال المناطق الجنوبية للشداية، وإذا استمر الحال من قبل هيئة الطرق والنقل البري ووزارة الأشغال بآلية العمل الحالية، حيث العمل في هذا الدائري يشهد تقطعاً شبه توقف، ستكون هناك خطورة مرورية فادحة تجهلها الجهات المسؤولة في الدولة.

وأضاف النائب د. محمد الحويلة في اقتراحه وحيث إن الدائري السابع والمقرب حالياً بطريق الموت لما يشهده من حوادث يومية تزقق فيها الأرواح

بالكويت.. وبين أن البند 4 تنص على «تحرم كل شركة متعاقدة تعفرت في تنفيذ العقد أو لم تنفذ في الشكل المطلوب من الدخول في مناقصة تالية حتى تسوية المناقصة محل الخلاف».

وقال الديمخي إن هذه المادة بالإضافة إلى الضمان العشري سيرضخ كل الشركات ويصبح مصيرها بيد وزارة الأشغال وإذا لم تعالج فستغرق المنطقة مرة أخرى..

وبين أن «هذه الشركات تم إيقافها وتم التحقيق معها ونهيت إلى لجنة المناقصات التي بدورها أوقفها، وذلك أثناء كتابتنا لتقرير اللجنة، ولم نتحدث إلى أي مسؤول في هذه الشركات».

وقال «إن لجنة التظلمات شكلها رئيس مجلس الوزراء الذي تدافع عنه في كل لجنة استجواب»، مبيناً أن لجنة التظلمات بها قاض وهو رئيس المحكمة الكلية وخبراء من إدارة الخبراء وفنيون ومهندسون ولا نستطيع الطعن بها».

وأكد أن الشركات التي أخطأت طالبنا بتطبيق البند 4 من المادة 85، فإذا أوقفنا كل هذه الشركات فلن يشتغل أحد

الصفحة 180 من التقرير تقول «ولذلك ترى اللجنة ضرورة محاسبة كل من تسبب في الأضرار سواء من الشركات أو المكاتب الاستشارية وكذلك محاسبة المسؤولين والموظفين، إذن أين التبرئة؟». وأوضح أن وزيرة الأشغال مطالبة بتقديم تقرير دوري كل 4 أشهر إلى مجلس الأمة، داعياً إياها إلى اتخاذ إجراءاتها تجاه هذه الشركات والمسؤولين في الوزارة وإحالة كل من ثبتت عليه شبهة جنائية إلى النيابة، «وإلا سيكون لنا موقف منك».

وكشف الديمخي أن تقرير اللجنة تتم دراسته من قبل الحكومة التي تتفادى أخطاءها، رافضاً القول بأن اللجنة برأت الشركات والمكاتب الاستشارية، ورفض الديمخي القول أن تقرير اللجنة ضرب تقرير لجنة تصفي الحقائق وتقرير ديوان المحاسبة عرض الحائط، منسائلاً «فمن الذي كلف ديوان المحاسبة» مبيناً بأن اللجنة هي من طلبت من اللجنة تكليف ديوان المحاسبة.

وقال إن اللجنة في تقريرها رأت مسؤولية وزير الأشغال إخلال الطرف وتسليم الموقع الإسكان والوزراء المعنيين عن التنفيذ الكامل لتوصيات

تقرير ديوان المحاسبة ولجنة تصفي الحقائق الحكومية ولجنة التحقيق البرلمانية والمكاتب الاستشارية وكذلك محاسبة المسؤولين والموظفين، إذن أين التبرئة؟». وأوضح أن وزيرة الأشغال مطالبة بتقديم تقرير دوري كل 4 أشهر إلى مجلس الأمة، داعياً إياها إلى اتخاذ إجراءاتها تجاه هذه الشركات والمسؤولين في الوزارة وإحالة كل من ثبتت عليه شبهة جنائية إلى النيابة، «وإلا سيكون لنا موقف منك».

وكشف الديمخي أن تقرير اللجنة تتم دراسته من قبل الحكومة التي تتفادى أخطاءها، رافضاً القول بأن اللجنة برأت الشركات والمكاتب الاستشارية، ورفض الديمخي القول أن تقرير اللجنة ضرب تقرير لجنة تصفي الحقائق وتقرير ديوان المحاسبة عرض الحائط، منسائلاً «فمن الذي كلف ديوان المحاسبة» مبيناً بأن اللجنة هي من طلبت من اللجنة تكليف ديوان المحاسبة.

وقال إن اللجنة في تقريرها رأت مسؤولية وزير الأشغال إخلال الطرف وتسليم الموقع الإسكان والوزراء المعنيين عن التنفيذ الكامل لتوصيات



د.عادل الديمخي



لجنة التحقيق البرلمانية بينت أنه بعد اطلاعها على تقارير حصر الأضرار من الأشغال هيئة الطرق إن هناك أضراراً جسيمة لحقت بالشوارع في جميع مناطق الكويت من تطاير حصى وتشققات، وأكد أن ذلك الأمر يشمل شركات ومكاتب استشارية أخرى ولا يقتصر على الشركات والمكاتب التي سبق للجنة تصفي الحقائق تحديدها، بل يشمل أيضاً المسؤولين والموظفين الذين كانوا يوقعون على إخلال الطرف وتسليم الموقع رغم القصور الظاهر والعيوب الكثيرة. وقال الديمخي إن

قال رئيس لجنة التحقيق في حادثة الأمطار النائب د.عادل الديمخي إن تقرير اللجنة بين في جدول مفصل أسماء الشركات المسؤولة عن غرق الشوارع ونوع الضرر الذي تم رصده خلال السنوات السابقة. وأضاف في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه تم تسليم نسخة من هذا الجدول لوزارة الأشغال ونسخة لهيئة الطرق مشيراً إلى أن التقرير يحتوي اسم المنطقة وتاريخ العقد ونوعه ونوع الضرر واسماء الشركات ونوع الضمان التعاقدية ومدة الضمان العشري وجهاز الإشراف الحكومي المسؤول عن الإشراف والتسليم. وأكد الديمخي أن أسماء كل الشركات والمكاتب ومقاولي الباطن المذكورة في الجداول المرفقة بتقرير اللجنة. وأضاف أن اللجنة أصدرت تقريرها وتم التصويت عليه بالإحالة إلى الحكومة ولم يعترض عليه احد ومن ثم أحيل إلى النيابة. وأوضح الديمخي أن تقرير اللجنة ذكر في الصفحة 179 أن لجنة تصفي الحقائق حاسبت 12 شركة ومكاتب استشاريا حسب المدة الزمنية لتكليفها فقط. ولفت الديمخي إلى أن

## الدمخي: تقرير «الأمطار» حدد كل الشركات والمكاتب ومقاولي الباطن والمسؤولين عن غرق الشوارع

ثلاث مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappor

## السويط: لماذا تأخرت لائحة «ديوان حقوق الإنسان»؟



ثامر السويط

على صدور القانون المنشئ؛ للديوان وسنة على تعيين أعضائه ما زال يواجه معوقات كثيرة للأصطلاح بالمهام والأختصاصات التي حددها القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان. وأمام هذا الوضع غير المقبول، وهذا التعطيل الجلي لذلك القانون. وطالب إفادته وتزويده بالآتي: 1- لماذا تأخر صدور

وجه النائب ثامر السويط سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: عقدت لجنة حقوق الإنسان عدداً من الاجتماعات حضرها رئيس وعدد من أعضاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان لمتابعة آلية واستراتيجية عمل الديوان الوطني لحقوق الإنسان، ومن المؤسف أنه بعد مرور حوالي أربع سنوات

على صدور القانون المنشئ؛ للديوان وسنة على تعيين أعضائه ما زال يواجه معوقات كثيرة للأصطلاح بالمهام والأختصاصات التي حددها القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان. وأمام هذا الوضع غير المقبول، وهذا التعطيل الجلي لذلك القانون. وطالب إفادته وتزويده بالآتي: 1- لماذا تأخر صدور

## الموزير يسأل عن عقد معسكرات المباركية



شعيب الموزير

العامه، والتي تخصص للجهات الحكومية عن طريق بلدية الكويت، وذلك من واقع كتاب إدارة أملاك الدولة في وزارة المالية رقم REG-04891-2802183141 المورخ في 28 فبراير 2018م. وطالب تزويده بالآتي: - صورة من العقد المذكور أعلاه وملحقاته.

وجه النائب شعيب الموزير سؤالاً إلى وزير المالية د.نايف الجرف قال في مقدمته: جاء في رد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع المورخ في 04/01/2018 - رقم 1248 على سؤالنا البرلماني حول معسكرات المباركية التابعة لوزارة الدفاع المسماة (جيجان)، بأنها من أملاك الدولة

ما يعطل إرساء الإدارة وتعيين أهلية لتقوم بالصلاحيات التنفيذية والإشرافية التي تحددها المادة (11) من القانون؟ 4 - ما أسباب عدم تخصيص مقر للديوان الوطني لحقوق الإنسان؟ 5- متى سوف يتم رفع كل المعوقات المشار إليها لتمكين الديوان الوطني لحقوق الإنسان من الأدوار والمهام الجسيمة المنوطة به؟

بمواصفات تنسّف ما ورد في الكتاب الأولي المرسل إلى وزارة المالية بشأن مواصفات ومزايا المشروع. ولفت إلى أن كل هذه التفاصيل وردت في الكتاب الذي أرسله نائب المدير العام للإدارة المالية بمعهد الأبحاث إلى وكيل وزارة المالية بتاريخ 16 أغسطس 2009، معتبراً أن هذا الأمر يدل على سوء المتابعة والإشراف من قبل الجهاز المباني، وأشار إلى أن عدم إنشاء بوابة كهربائية للمباني الجديد لتدخل منها المعدات الثقيلة أدى إلى إضرار على أعمال تكلف أموالاً عامة. وقال «هذا الأمر لا يسكت عنه يا معالي الوزير ونحن نعلم بنجاح الإصلاح ونحن نعد والمؤتمرات والدورات. وأعلن

ومحاربة للكفاءات، ثمنا تفاعل وزير التربية ووزير التعليم العالي مع ما أثاره في تصريح سابق وتشكيله لجان التحقيق بهذا الخصوص. وبين أن القائمين على المعهد يزودون الجهات المعنية بالدولة بمعلومات غير صحيحة من أجل الوصول إلى الهدف الذي يريدهون والحصول على موافقات معينة لإنشاء طلبوا من وزارة المالية زيادة الاعتمادات الكلية لإنشاء أبنائي بقيمة 3,1 ملايين دينار ليصبح إجمالي الاعتماد المالي 6 ملايين دينار، وذلك تحت مبررات ومواصفات لم يلتزم بها المعهد لاحقاً. وأوضح أن المشروع لم يستكمل تنفيذه إلى اليوم بسبب الأضرار التغييرية كما كان يحصل في القطاع النظفي سابقاً، مشيراً إلى أن الأوامر التغييرية أتت

على صدور القانون المنشئ؛ للديوان وسنة على تعيين أعضائه ما زال يواجه معوقات كثيرة للأصطلاح بالمهام والأختصاصات التي حددها القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان. وأمام هذا الوضع غير المقبول، وهذا التعطيل الجلي لذلك القانون. وطالب إفادته وتزويده بالآتي: 1- لماذا تأخر صدور

وجه النائب ثامر السويط سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: عقدت لجنة حقوق الإنسان عدداً من الاجتماعات حضرها رئيس وعدد من أعضاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان لمتابعة آلية واستراتيجية عمل الديوان الوطني لحقوق الإنسان، ومن المؤسف أنه بعد مرور حوالي أربع سنوات

## الطببائي يطالب وزير التربية بتغيير إدارة معهد الأبحاث



عمر الطببائي



محاوية للكفاءات، ثمنا تفاعل وزير التربية ووزير التعليم العالي مع ما أثاره في تصريح سابق وتشكيله لجان التحقيق بهذا الخصوص. وبين أن القائمين على المعهد يزودون الجهات المعنية بالدولة بمعلومات غير صحيحة من أجل الوصول إلى الهدف الذي يريدهون والحصول على موافقات معينة لإنشاء طلبوا من وزارة المالية زيادة الاعتمادات الكلية لإنشاء أبنائي بقيمة 3,1 ملايين دينار ليصبح إجمالي الاعتماد المالي 6 ملايين دينار، وذلك تحت مبررات ومواصفات لم يلتزم بها المعهد لاحقاً. وأوضح أن المشروع لم يستكمل تنفيذه إلى اليوم بسبب الأضرار التغييرية كما كان يحصل في القطاع النظفي سابقاً، مشيراً إلى أن الأوامر التغييرية أتت

على صدور القانون المنشئ؛ للديوان وسنة على تعيين أعضائه ما زال يواجه معوقات كثيرة للأصطلاح بالمهام والأختصاصات التي حددها القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان. وأمام هذا الوضع غير المقبول، وهذا التعطيل الجلي لذلك القانون. وطالب إفادته وتزويده بالآتي: 1- لماذا تأخر صدور

وجه النائب ثامر السويط سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: عقدت لجنة حقوق الإنسان عدداً من الاجتماعات حضرها رئيس وعدد من أعضاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان لمتابعة آلية واستراتيجية عمل الديوان الوطني لحقوق الإنسان، ومن المؤسف أنه بعد مرور حوالي أربع سنوات

وجه النائب ثامر السويط سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: عقدت لجنة حقوق الإنسان عدداً من الاجتماعات حضرها رئيس وعدد من أعضاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان لمتابعة آلية واستراتيجية عمل الديوان الوطني لحقوق الإنسان، ومن المؤسف أنه بعد مرور حوالي أربع سنوات

إشارة إلى أن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 28 لسنة 1981 في شأن إنشاء معهد الكويت للأبحاث العملية تنص على تشجيع أبناء الكويت على ممارسة البحث العلمي وتنمية روح الجيل الناشئ، متسائلاً: ما الذي قام به معهد الأبحاث لتنمية الجيل الناشئ؟ وأكد أن كلفة الإجازات العلمية لمديرين اثنين كانا يعملان في المعهد وعمرهما بلغ أواخر الستينيات أو السبعينيات كلفت المال العام مليون دينار بإضافة تكاليف سفر أسرتهما بمرافقتهم، وبين أنه في المقابل يتم حراسة الجبل الناشئ من الحصول على دورة واحدة في السنة (وقفاً لما تنص عليه اللائحة)، رغم أن متوسط كلفة السفر للفرد الواحد 18 ألف دينار فقط.

بمعهد الأبحاث متأخرة وتوجد بها أوامر تغييرية وقد يكون فيها تلاعب. وبين أن القائمين على المعهد استندوا في طلب الاستثناء على وجود طاقم استشاري في المعهد هو من يعطي الدراسات لجهات الدولة ولكن تبين أن الموجود فقط 4 مهندسين لا يمكن للقرار والمعهد، وأشار إلى أن تعثر المبنى الإداري في منطقة الشويخ ومبنى أبحاث المياه كلف الدولة مبالغ تجاوزت 25 مليون دينار، فضلاً عن وجود الكثير من المشاكل التصميمية في المباني كلفت المال العام مبالغ كبيرة نتيجة الأوامر التغييرية. وذكر أن أحد المباني كان الدور الأرضي فيه لا يتحمل وزن الأجهزة البحثية، والمكتب الاستشاري أخطى مسؤوليته من استخدام المبنى لإمكانية انهياره.

عن عزمه التوجه بسؤال تبين من خلاله ما إذا كانت هناك دراسة تمت لجدوى وعوائد هذا البحث، وكشف عن وجود مبنى آخر لإجراء الأبحاث على المياه ذكر القائمون على المعهد المطلوب. وأكد أنه تم تحميل الخزائنة العامة للدولة مبالغ كبيرة نتيجة عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة لأنهم محاربون وهناك من يريد الإبقاء على الدائرة الضيقة في المعهد. وأفاد بأن هناك لجنة تحقيق عن معدات وهمية في غير موجودة في المخزن ولا يعلم إن كانت قد بيعت أم أنها ورتت في طلب وهمي، مؤكداً أنه سبق طلب إلى أن مجلس الوزراء كلف وزارة الأشغال بالمتابعة والإشراف على جميع المشاريع الحكومية ولكن تم استثناء معهد الأبحاث بطلب من الوزير السابق لأن أغلب المشاريع

الذي ينخر به»، موضحاً أن الاستشاري الذي كان مكلفاً بالمراقبة أخطى مسؤوليته من هذا البحث، وكشف عن وجود مبنى آخر لإجراء الأبحاث على المياه ذكر القائمون على المعهد بكتاب رسمي صدر في 19 أكتوبر 2015 أن تشغيله فقط كبيرة نتيجة عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة لأنهم محاربون وهناك من يريد الإبقاء على الدائرة الضيقة في المعهد. وأفاد بأن هناك لجنة تحقيق عن معدات وهمية في غير موجودة في المخزن ولا يعلم إن كانت قد بيعت أم أنها ورتت في طلب وهمي، مؤكداً أنه سبق طلب إلى أن مجلس الوزراء كلف وزارة الأشغال بالمتابعة والإشراف على جميع المشاريع الحكومية ولكن تم استثناء معهد الأبحاث بطلب من الوزير السابق لأن أغلب المشاريع